دور الهوية الرقمية المصرفية في رفع مستويات الشمول المالي

-دراسة حالة بعض الدول العربية-

The role of digital banking identity in raising levels of financial Inclusion

-Case study of some Arab countries-

مشراوي حدة[1]، بالعبيدي عايدة عبير[2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة،مخبر العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،الجزائر،

hada.mechraoui@univ-biskra.dz

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، الجزائر ،

aidaabir.bellabidi@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/20 تاريخ القبول: 2023/04/10 تاريخ النشر: 2023/04/30

ملخص:

عرفت الدول العربية مؤخرا قفزة نوعية في استخدام التقنيات الرقمية الحديثة خاصة في المجال المصرفي.وفي هذا الصدد جاءت الدراسة لتعالج مساهمة الهوية الرقمية المصرفية في رفع مستويات الشمول المالي في الوطن العربي، فهي بذلك تهدف إلى إبراز أهمية تبني نظام الهوية الرقمية كبديل للهوية التقليدية و دورها في الرفع من مستويات الشمول المالي في المنطقة العربية، من خلال تسليط الضوء على العلاقة المتداخلة بين الهوية الرقمية المصرفية و الشمول المالي، و ذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي لعرض الجانب النظري للدراسة، و المنهج التحليلي لدراسة واقع الشمول المالي و الهوية الرقمية في بعض الدول العربية، و توصلت الدراسة إلى أن غالبية الدول العربية تركز على استخدام نظام الهوية الرقمية كآلية بديلة لتسهيل المعاملات المصرفية بهدف الوصول إلى شرائح أكبر من المجتمع و تضمينهم في القطاع المصرفي الرسمي، و أن الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، و البحرين من الدول السباقة في هذا المجال.

كلمات مفتاحية: الهوية الرقمية المصرفية، الشمول المالي،الشمول المالي الرقمي،الوطن العربي.

تصنيفات JEL : G21.G24

المؤلف المرسل: مشراوي حدة، **الإيميل:** hada.mechraoui@univ-biskra.dz

Abstract:

The study deals to address the contribution of the digital banking identity to raising the levels of financial inclusion in the Arab world. It aims to highlight the importance of adopting the digital identity system as an alternative to the tradional identity and its role in raising the levels of financial inclusion in the Arab region. by focusing the research of this study on the interrelationship between banking digital identity and financial inclusion. basing on the descriptive approach to presenting the theoretical side of the study. And the analytical approach to study the reality of financial inclusion and digital identity in some Arab countries. The study found that the majority of Arab countries focus on using the digital identity system as an alternative mechanism to facilitate banking transactions with the aim of reaching larger segments of society and including them in the formal banking sector

Keywords: Banking digital identity; Financial inclusion; Digital financial inclusion ; The Arab world.

Jel Classification Codes: G21.G24

1. مقدمة:

شهد النظام المالي العالمي تطورا ملحوظا خاصة بعد التطورات التكنولوجية التي فتحت المجال لبروز أحدث التقنيات الرقمية خاصة في المجال المصرفي التي مكنت من تسهيل عمليات الاتصال و إجراء المعاملات المصرفية الفورية و عبر الحدود الجغرافية.

و تسعى غالبية دول العالم على تعزيز استقرار أنظمتها المصرفية من خلال جذب جميع أفراد المجتمع و المتعاملين المستبعدين بهدف تضمينهم في الدائرة المصرفية الرسمية.

و الدول العربية لديها مستويات منخفضة في الشمول المالي و هذا ما جعلها تسعى إلى تطوير أنظمتها المصرفية و تركز على ما تتيحه التقنيات الرقمية الحديثة بهدف رفع مستويات الشمول المالي لديها و ذلك من خلال إصدار مختلف التعليمات و اللوائح التي تقتضي بضرورة تبني أنظمة الهوية الرقمية للعملاء من أجل تمكينهم من الاستفادة من جميع الخدمات المصرفية الرسمية بسهولة و جودة عالية.

و من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

– كيف تساهم الهوية الرقمية المصرفية في رفع مستويات الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية؟

و للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضية التالية:

إن تفعيل نظام الهوية الرقمية في المصارف العربية من شأنه أن يساهم في رفع مستويات الشمول المالي من خلال تسهيل و تبسيط إجراءات فتح الحسابات المصرفية و اتمام مختلف المعاملات المصرفية.

و تكمن **أهداف الدراسة** فيما يلي:

- التعرف على الإطار النظري لكل من الهوية الرقمية و الشمول المالي.
- إبراز العلاقة بين الهوية الرقمية و الشمول المالي.
- دراسة واقع مؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية.
- إبراز واقع استخدام الهوية الرقمية المصرفية في بعض الدول العربية.

و فيما يخص **منهج الدراسة** فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لإبراز الجانب النظري للشمول المالي و الهوية الرقمية المصرفية، و المنهج التحليلي لتحليل مؤشرات الشمول المالي و واقع استخدام الهوية الرقمية المصرفية في بعض الدول العربية.

2. الإطار المفاهيمي للهوية الرقمية المصرفية و الشمول المالي: من خلال هذا المحور سنحاول إبراز مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالشمول المالي و الهوية الرقمية المصرفية.

1.2. الهوية الرقمية المصرفية: لقد أكدت مجموعة العمل المالي FATF في توصياتها الأربعون على أن المصارف لا يمكن أن تقوم بفتح أي حساب مصرفي أو قبول مدخرات و أموال بأسماء وهمية و مجهولة المصدر، فهي ملزمة بمعرفة العملاء التي تتعامل معهم لضمان عدم وجود أي شبهة في مختلف العمليات التي يجريها العملاء (توهامي و سعيدي، 2018، صفحة 309)، وفي هذا الإطار سنقوم بتوضيح مفهوم و خصائص الهوية الرقمية و المخاطر المترتبة منها.

1.1.2. مفهوم و خصائص الهوية الرقمية المصرفية: لابد للعميل أن تكون له هوية رقمية مصرفية تمكن المصارف من مراقبة جميع العمليات التي يقوم بها، و تعرف الهوية الرقمية كما يلي:

الهوية الرقمية هي هوية اجتماعية يؤسسها مستخدم الانترنت أو المواقع الالكترونية في المجتمعات الرقمية تعد بمثابة البطاقة الهوية الفعلية التي تمكن الأفراد و المؤسسات من استخدامها لتحديد الهوية عن بعد من أجل السماح لهم بالاستفادة من الخدمات الرقمية المختلفة (محمود، أبو طبل، و عبد المجيد، 2022، الصفحات 663-664).

تعرف الهوية الرقمية على أنها عملية تحديد الهوية لشخصية فريدة يمكن التعرف عليها باستخدام القنوات الرقمية التي لا يمكن تزويرها أو تقليدها، و تتم من خلال تجميع للسمات الملتقطة إلكترونيا و يتم تخزينها لشخصية فريدة يمكن التعرف إليها و بالشكل الذي يحمي خصوصية المستخدم و بياناته الشخصية (طلحة، 2019، صفحة 03).

الهوية الرقمية تعرف على أنها أي بيانات معالجة تقنيا متعلقة بشخص طبيعي أو معنوي محدد أو غير محدد الذي يمكن تحديده بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الربط بين هذه البيانات و أي بيانات أخرى : الاسم، الصوت، الصورة، رقم التعريف.إلخ، على أن تسمح هذه البيانات و المعلومات بالتقييم و المصادقة على جميع المعاملات التي تتم عبر مختلف القنوات الرقمية (اليوم السابع، 2023).

و تتسم الهوية الرقمية المصرفية بثلاث خصائص أساسية و هي كالتالي (مصطفى، 2023، صفحة 1080): توفير الأساس القانوني، التفرد، القدرة على التواجد في شكل رقمي بالشكل الذي يسمح من التحقق منها عبر مختلف القنوات الرقمية.

2.1.2. مخاطر استخدام الهوية الرقمية المصرفية: بالرغم من الفوائد و الاجابيات العديدة التي تتميز بها الهوية الرقمية المصرفية ولكن هذا لا يمنع من وجود مخاطر تنجم عن استخدامها و التي يتطلب من السلطات الرقابية التحوط منها و تتمثل فيما يلي (2019، الصفحات 13-14):

– **المخاطر السيبيرانية:** وهي مخاطر تزداد صعوبة و تطورا يوما بعد يوم مما يتطلب الحماية منها من خلال التأكد من وجود نظام ذات جودة عالية و قابل لتقديم خدمات طويلة الأجل و موثوقة و في متناول اليد و القدرة على وجود نظام للمراجعة الدورية، و تأسيس نظام معلوماتي متقن مع تأمين مصادر معلومات موثوقة لتفادي عدم الامتثال و الوقوع بأخطاء بالمعاملات الناتجة عن نقص أو ضعف أو معلومات خاطئة.

– **مخاطر تبادل المعلومات الشخصية:** من الممكن أن توزع المعلومات الشخصية دون موافقة العميل على جهات غير مخولة الحصول عليها، و علبيه فمن الضروري مكافحة تسرب المعلومات و المعاملات الخاصة و الحفاظ بشكل آمن على سرية المعلومات المالية الشخصية للعملاء.

2.2 الشمول المالي: من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية و تعزيز استقرار النظام المصرفي تلجأ معظم الدول في العالم لتطبيق اجراءات بهدف تسهيل الوصول لجميع الفئات المجتمع و امكانية استخدامهم للخدمات المصرفية الرسمية، فسنحاول من خلال هذا المحور إبراز الإطار النظري للشمول المالي.

1.2.2. مفهوم الشمول المالي: لقد تعددت التعاريف للشمول المالي نذكر منها مايلي:

– حسب صندوق النقد العربي: "يقصد بالشمول المالي أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة و يسر و بأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية و الاستدامة" (الطيب، 2020، صفحة 05).

– حسب البنك الدولي:" يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم – معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام " (البنك الدولي، 2022).

– حسب بوابة الشمول المالي من أجل التنمية (FinDev):" فهو يشير إلى أن الأفراد و المشاريع لديهم الفرصة للحصول و القدرة على استخدام مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المناسبة التي يتم توفيرها بشكل مسؤول و مستدام من قبل المؤسسات المالية الرسمية" (بوابة FinDev).

و من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

الشمول المالي هو امكانية وصول جميع الفئات المستبعدة و المهمشة ماليا إلى الخدمات المالية الرسمية بتكاليف منخفضة و بجودة عالية.

و الشمول المالي الرقمي هو الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية و استخدامها، بما في ذلك المدفوعات و الائتمان و المدخرات و التحويلات و التي يمكن الوصول إليها من خلال القنوات الرقمية دون الحاجة إلى المعاملات الرقمية أو التفاعل وجها لوجه (Gammage & others, 2017).

أو أنه انتقال جزء أكبر من السكان المهمشين و المستبعدين ماليا تجاه الخدمات و القنوات المالية الرسمية مثل المدخرات و المدفوعات، التأمين و الائتمان باستخدام الأموال عبر الهاتف المحمول أو غيرها من التقنيات الرقمية (Mpofu & Mhlanga, 2022, p. 188).

2.2.2. أهداف الشمول المالي: يعمل الشمول المالي على تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

– تعزيز وصول كافة فئات المجتمع المهمشة و المستبعدة ماليا إلى الخدمات و المنتجات المالية الرسمية و جميع مصادر التمويل و الاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية النائية (ضيف، 2020، صفحة 476).

– تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات و المنتجات المالية، من خلال إعداد اللوائح و التعليمات، بالخصوص تلك التي تتعلق بتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الرسمية بحقوقهم و واجباتهم (بن موسى و قمان، 2019، صفحة 04).

– دعم استقرار النظام المصرفي من خلال التنويع في الأصول المصرفية و جذب أكبر عدد من العملاء و الحد من مخاطر السيولة، "و توفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك بشكل يفيد في التحليل و البحث فيها بشكل يؤثر في إمكانية ابتكار منتجات مالية جديدة تلبي رغبات و احتياجات مختلف شرائح المجتمع" (جولني و مريمت، 2021، صفحة 276).

3.2.2. أبعاد الشمول المالي: يتم قياس مستوى الشمول المالي وفق ثلاثة أبعاد و هي كالتالي: الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة تقديم الخدمات و المنتجات المالية (زايخ و يونسي، 2022، صفحة 756).

أولا: الوصول للخدمات المالية: يشير هذا البعد على القدرة على استخدام الخدمات و المنتجات المالية من المؤسسات المالية الرسمية (بوطرفة و صغير، 2020، صفحة 28)، و يتطلب تحديد مستويات الوصول للخدمات المالية إلى تحديد و تحليل العوائق المحتملة لفتح و استخدام الحسابات المصرفية من خلال مجموعة من المؤشرات مثل التكلفة و القرب من نقاط الخدمات المصرفية و انتشار الفروع و أجهزة الصراف الآلي..الخ (عليوة، 2019، صفحة 11)، و من مؤشراته (الخزرجي و الأعرجي، 2020، صفحة 328):

– عدد فروع و أجهزة الصراف الآلي (ATM) و محطات نقاط البيع (POS) لكل 100 الف بالغ.

– عدد بطاقات الخصم (السحب الآلي) لكل 1000 بالغ.

– عدد فروع و أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل 1000 كلم.

ثانيا: استخدام الخدمات المالية: يقصد به بمدى و عمق استخدام الخدمات و المنتجات المالية من طرف المستهلكين، و من مؤشراته (الخزرجي و الأعرجي، 2020):

– نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية.

– نسبة الأفراد البالغين الذين يقومون بعمليات الإيداع في مؤسسات مالية رسمية(عدد المودعين لكل 1000 بالغ).

– نسبة الأفراد البالغين الذين يقومون بعمليات الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية (عدد المقترضين لكل 1000 بالغ).

ثالثا: جودة تقديم الخدمات المالية: يقصد بها قدرة الخدمات و المنتجات المالية على تلبية احتياجات المستهلكين، وهناك عدة عوامل ملموسة أو غير ملموسة ممكن أن تؤثر على جودة و نوعية الخدمات المالية، و من مؤشراته (الفتلاوي، 2019، صفحة 32):

– تكلفة الاستخدام – وعي و ثقافة المستهلك – الثقة و الشفافية

الشكل 1: أبعاد الشمول المالي

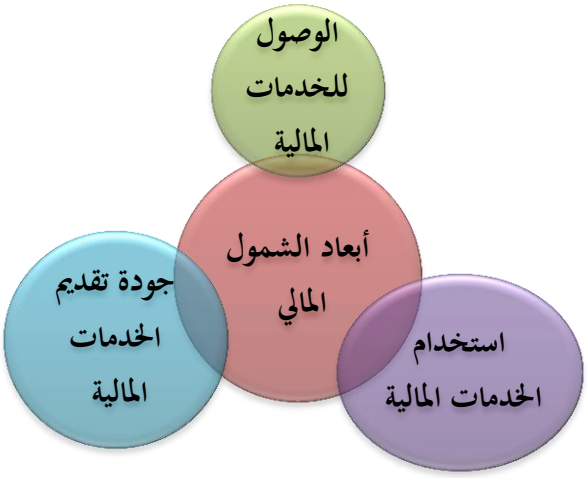

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه

3.2. علاقة الهوية الرقمية المصرفية بالشمول المالي: وفقا للبنك الدولي فإن الهوية الرقمية المصرفية يمكن أن تساهم في توفير الوصول إلى ملفات الخدمات المالية لأكثر من (1.7) مليار شخص مستبعد ماليا و يمكن أن يساعد في توفير حوالي(110) مليار ساعة من خلال الخدمات الالكترونية المبسطة .(Olivia & others, p. 01)

حيث وضعت السلطات النقدية لغالبية الدول في العالم جميع جهودها للبحث عن الحلول الجذرية لتوجيه المستبعدين ماليا و تضمينهم داخل مظلة الاقتصاد الرسمي آخذة في عين الاعتبار عدم فاعلية الهوية المصرفية التقليدية المستخدمة في الوقت الحالي، و بالتالي فإن توفر هوية رقمية مصرفية من شأنه أن يرفع في

مستوى الشمول المالي الرقمي، حيث تشير الدراسات غلى أن الشمول المالي الذي يعتمد على الهوية الرقمية المصرفية من شأنه أن يضم حوالي(57%) من الأشخاص المستبعدين، و كذلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر التي تعمل في ظل القطاع الغير رسمي، و هناك حوالي (2.5)تريليون شخص البالغين لا يستخدمون الخدمات المالية الرقمية الرسمية بسبب عدم امتلاكهم لهوية رقمية مصرفية، و من هنا زادت الحاجة إلى اعتماد نظام للهوية الرقمية المصرفية حتى يتمكن جميع شرائح المجتمع من الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية (طلحة، 2019، الصفحات 22-23).

و في بعض البلدان سمحت أنظمة الهوية الرقمية للسلطات من تحديد السكان بشكل موثوق و إجراء تحويلات نقدية طارئة للفئات الضعيفة و المستبعدة ماليا مثل: النساء، و ذوي الدخل المنخفض، العاملين بالقطاع الغير رسمي، و اللاجئين و الذين يعيشون في المناطق النائية، و لكن أنظمة الهوية الرقمية وحدها ليست الحل السحري للوصول إلى جميع الفئات الغير مشمولة ماليا فقبل كل شيء يتطلب تطوير البنية التحتية الرقمية بأسعار ميسورة و حيثما يتوفر هذا، و لأن أنظمة الهوية الرقمية تسمح للأشخاص بإجراء معاملات عن بعد فيمكنها أيضا تمكين المدفوعات الرقمية من خلال المعاملات الغير نقدية (بانغيستو، 2020، صفحة الفقرة 2 و 4)

3. واقع تفعيل نظام الهوية الرقمية في العالم العربي و دوره في رفع مستوى الشمول المالي: من خلال هذا المحور إبراز واقع مؤشرات الشمول المالي في بعض الدول العربية ، و بيان دور الهوية الرقمية في زيادة مستوى الشمول المالي للدول العربية.

1.3 واقع الشمول المالي في بعض الدول العربية: لدراسة واقع الشمول المالي في الدول العربية نستعرض مؤشرات الشمول المالي الصادرة عن قاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2021 حسب بعد استخدام الخدمات المالية و هي ثلاثة مؤشرات: امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية، الإيداع في مؤسسة مالية رسمية، الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية.

1.1.3. مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي بين عامي (2017-2021): حسب قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021 فإن نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية قد قدرت بنسبة (39%) في سنة 2021 مقابل(37%) لسنة 2017.

الشكل 2 : نسبة الأفراد البالغين (+15) ممن يملكون حسابات و يقومون بعمليات الإيداع و الاقتراض في مؤسسات مالية رسمية في الوطن العربي(2017–2021)

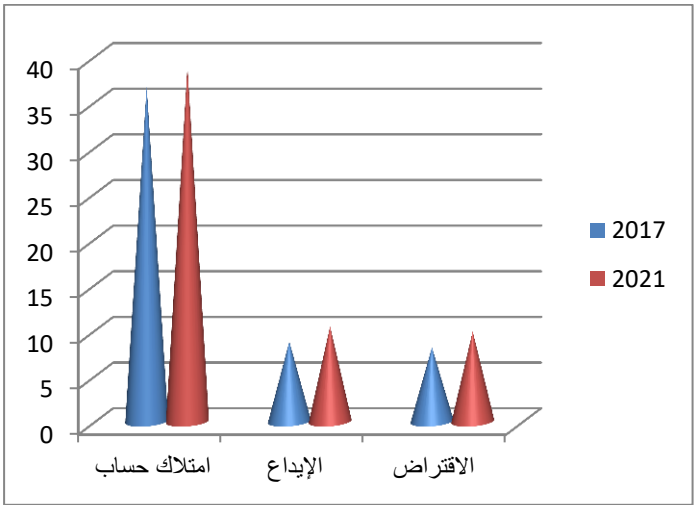

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (The Global Findex database, 2021)

2.1.3. مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية بين عامي (2017–2021)

الشكل 03: نسبة الأفراد البالغين (+15) ممكن يملكون حسابات و يقومون بعمليات الايداع و الاقتراض في مؤسسات مالية رسمية في السعودية (2017–2021)

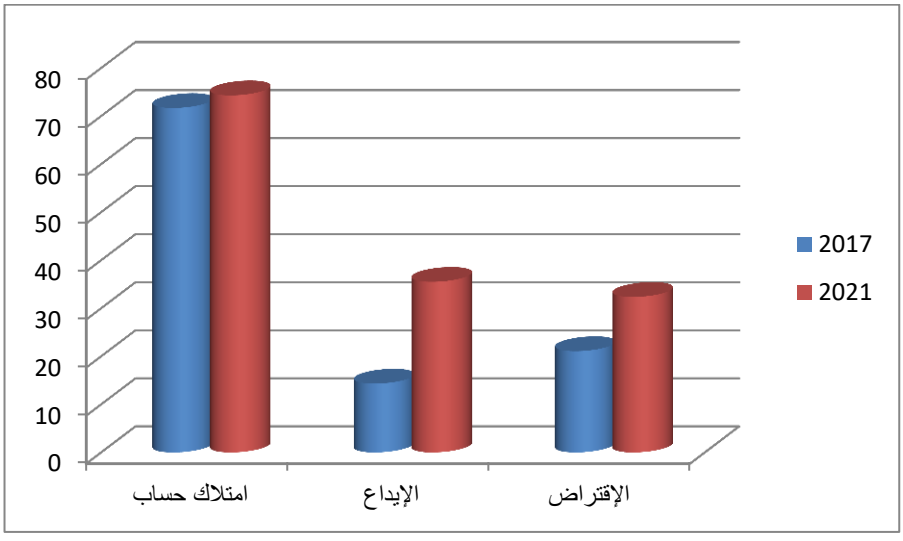

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (The Global Findex database, 2021)

3.1.3. مؤشرات الشمول المالي في جمهورية مصر العربية بين عامي (2017–2021)

الشكل 04 : نسبة الأفراد البالغين (+15) ممكن يملكون حسابات و يقومون بعمليات الايداع و الاقتراض في مؤسسات مالية رسمية في مصر (2017–2021)

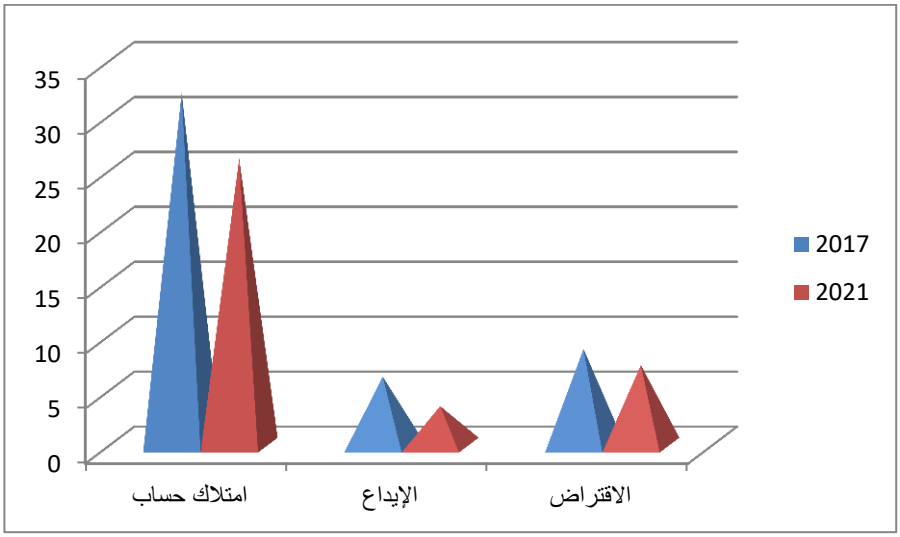

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (The Global Findex database, 2021)

4.1.3. مؤشرات الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة بين عامي (2017–2021).

الشكل 05 : نسبة الأفراد البالغين (+15) ممن يملكون حسابات و يقومون بعمليات الايداع و الاقتراض في مؤسسات مالية رسمية في الإمارات العربية المتحدة (2017–2021)

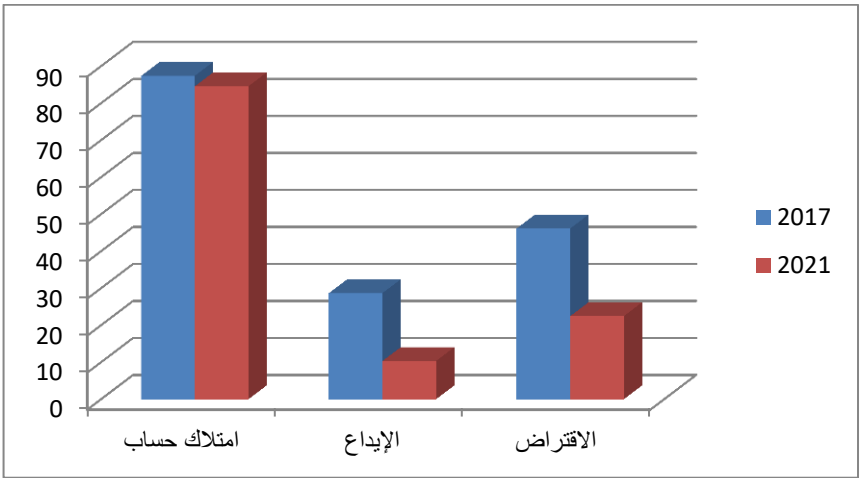

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (The Global Findex database, 2021)

من خلال عرض الجداول أعلاه التي تمثل مؤشرات الشمول المالي حسب بعد استخدام الخدمات المالية في بعض الدول العربية: الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، و جمهورية مصر العربية نلاحظ ما يلي:

– ارتفاع في نسبة امتلاك حسابات في مؤسسات مالية رسمية في السعودية بين عامي 2017 و 2021 بنسبة (2%)، بالإضافة نلاحظ زيادة معتبرة في نسبة الإيداع و الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية تقدر بأكثر من(10%).

– انخفاض في مؤشرات الشمول المالي في كل من مصر و الإمارات العربية المتحدة حسب بعد استخدام الخدمات المالية بين عامي 2017 و 2021.

2.3. واقع نظام الهوية الرقمية في بعض الدول العربية: بهدف دعم تبني التقنيات المالية الرقمية في الوطن العربي، عمل صندوق النقد العربي على إنشاء مجموعة عمل للتقنيات المالية الرقمية في سنة 2018 لتقديم الدعم الفني و التقني لحكومات الدول العربية في إطار تطوير التقنيات المالية الرقمية و الاستفادة منها في رفع مستوى الشمول المالي، حيث أصدرت هذه الأخيرة مجموعة من المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام نظام الهوية الرقمية المصرفية و نذكر منها ما يلي (طلحة، 2019، الصفحات 23-24):

– ضمان انشاء هوية رقمية فريدة و قانونية قابلة للاستخدام البيئي بهدف تحقيق الشمول المالي

– توفير البيئة القانونية و التنظيمية الملائمة لتبني نظام الهوية الرقمية و قاعدة اعرف عميلك بما في ذلك التشريعات و السياسات المتعلقة بحماية و خصوصية بيانات الأشخاص، و الضوابط التي تحكم الاستخدام الالزامي للبيانات و تلك التي تحكم التوقيع الرقمي.

– إتباع منهج مبسط و مرن اثناء جمع البيانات و عملية التسجيل

– ضرورة إشراك القطاع الخاص و الاستفادة منه، ليس فقط في تقديم التقنية الرقمية (المعدات و البرامج)، بل أيضا أثناء عملية تسجيل الهوية أو كشركاء في التمويل.

– إنشاء نظام قائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال، و تنفيذ نظام المواجهة مع مراعاة أهداف السلامة المالية و الاستقرار المالي.

– إنشاء آلية تمكن الفرد من تحديث المعلومات دوريا للحفاظ على معلومات دقيقة و كاملة عنه.

– بالنسبة للدول العربية التي تتمتع بتغطية واسعة للهوية الرقمية، عليها التركيز على إنشاء منصات رقمية داعمة لنظم الهوية، بما في ذلك قاعدة اعرف عميلك.

– التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية و الدولية و الهيئات التنظيمية للتوجيه بشأن تنفيذ نموذج قوي للهوية الرقمية.

– ضمان توفر قاعدة بيانات شاملة و دقيقة يمكن استخدامها لأغراض اعرف عميلك.

– تعزيز استخدام التوقيع الالكتروني على الهوية الرقمية لتسهيل التعرف على العملاء.

– تحديد آليات للاحتفاظ بالسجلات و التحقق المستمر من دقة البيانات المحفوظة في قاعدة بيانات اعرف عميلك.

– تسهيل عملية مشاركة البيانات المحفوظة في قاعدة بيانات الهوية الرقمية بشرط موافقة مالك البيانات بغرض التحقق و المصادقة.

– الاستفادة من النظم التقنية المقدمة لحماية خصوصية المستخدم، و تزويد الأفراد بالحق في الوصول إلى بياناتهم و الرقابة على كيفية مشاركة بياناتهم.

– تنفيذ نموذج حوكمة قوي لمعالجة المخاوف أو الاستفسارات المتعلقة بمظم الهوية الرقمية أو وظيفة اعرف عميلك.

و في ما يلي نماذج لاستخدام نظام الهوية الرقمية في بعض الدول العربية:

الإمارات العربية المتحدة، في سنة 2018 تم إطلاق تطبيق للهوية الرقمية يهدف إلى تحقيق التحول الرقمي و التخلص من المعاملات الرقمية، و هو مشروع مشترك بين هيئة دبي الرقمية هيئة تنظيم الاتصالات و الحكومة الرقمية، و هيئة أبو ظبي الرقمية، و يوفر هذا التطبيق لمستخدميه إمكانية الدخول بشكل آمن لمختلق المواقع و التطبيقات الالكترونية الحكومية و شبه الحكومية و الخاصة على مستوى دولة الامارات العربية المتحدة، و من أجل حماية خصوصية الأفراد و هويتهم الرقمية قامت الدولة بإصدار قوانين منها (الهوية الرقمية– UAE Pass، 2022):

– مرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات و الجرائم الإلكترونية.

– مرسوم بقانون اتحادي رقم (46) قانون بشأن المعاملات الإلكترونية و خدمات الثقة.

و في افريل 2022 بلغ بلغ عدد مستخدمي تطبيق الهوية الرقمية حاجز المليوني مستخدم

تنفيذا لتعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، اعتمدت معظم البنوك العاملة في الدولة الهوية الرقمية المصرفية، و تتعامل معها كالهوية الأصلية تماما و ذلك بالتعاون مع هيئة تنظيم الاتصالات و

الحكومة الرقمية، و قدمت هذه الخدمة للبنوك في الامارات العربية المتحدة عدة مزايا متمثلة فيما يلي (المنشاوي، 2022):

- فتح الحسابات المصرفية بسهولة وفي أي مكان يتواجد به العميل.
- تقديم طلبات التمويل الكترونيا أو باستخدام التطبيقات الذكية.
- تسهيل اجراءات التقدم للخدمات المصرفية
- توفير للبنوك تكاليف تشغيلية بفروعها.

البحرين، في جانفي 2021 أعلن مصرف البحرين المركزي على إطلاق خدمة اعرف عميلك إلكترونيا (eKYC) في المؤسسات المالية و المصرفية و جاء هذا ضمن استراتيجية المصرف للتحول الرقمي في القطاعية المالي و المصرفي و توفر هذه الخدمة قاعدة بيانات وطنية للهوية الرقمية تسمح للمصارف بالتأكد من معلومات و هويات عملائها و مشاركة البيانات رقميا قبل تقديم الخدمات المصرفية، وقد نجحت البحرين في دمج هذه المنصة الرقمية في الخدمات المصرفية و مختلف التطبيقات الذكية من خلال مصرف البحرين الإسلامي و مصرف إلى الذي يتيح لعملائه خدمة فتح حساب مصرفي لعملائه الجدد رقميا من خلال الاعتماد على منصة اعرف عميلك الكترونيا، و في هذا السياق أكد المصرف على تطلعه لاستخدام خدمات هذه المنصة على نطاق أوسع خلال الفترات القادمة (مصرف البحرين المركزي، 2021).

و للتحقق من هوية العميل تفاديا لمختلف العمليات المشبوهة و الاحتيال يقوم بنك إلى بمشاركة جميع المعلومات التي يتم جمعها من العميل مع وكالات منع الاحتيال و غسل الأموال و إذا تم الكشف على أي هوية مشبوهة فقد يتم حرمانه من بعض أو كل الخدمات المصرفية (بنك إلى، 2022).

المملكة العربية السعودية، في سنة 2021 أعلن البنك المركزي السعودي عن اعتماد الهوية الرقمية المصرفية بهدف تمكين جميع العملاء للقيام بإتمام معاملاتهم في الحالات التي لا تتطلب نسخة من الهوية الوطنية (إتحاد المصارف العربية ، 2021)، و في هذا الإطار أكد البنك المركزي السعودي أن الغرض من استخدام الهوية الرقمية المصرفية كبديل للهوية الوطنية الأصلية بهدف التسهيل على المواطنين القيام بأي عملية مصرفية يحتاجون فيها إلى إثبات هويتهم (سلمان، 2022).

في سبتمبر 2022 أكد البنك المركزي السعودي على ضرورة التزام كافة المؤسسات المالية بالمملكة على اعتماد نظام الهوية الرقمية المصرفية مع تقييم و مراجعة المخاطر التي ممكن أن تنجم جراء التعامل بهذه

الأخيرة، حيث بعد حوالي ثلاثة أشهر من اعتماد الهوية الرقمية في التعاملات المصرفية حققت البنوك السعودية ارتفاع إجمالي موجوداتها بنسبة 22.88بالمائة، وقفزت أصول 10 بنوك إلى أكثر من 2.892 تريليون ريال، كما حققت البنوك السعودية أرباحا صافية بقيمة 11.06 مليار ريال (نور، 2021).

مصر، بدأ البنك المركزي المصرفي منذ 5 سنوات بعمل دراسة قوية لمشروع نظام الهوية الرقمية المصرفية و قام بإدراج باب كامل في قانون البنوك في شهر سبتمبر 2020، و بدأ بقبول التوقيع الرقمي و الأدوات الرقمية و غيرها من التقنيات الرقمية الحديثة التي تساعد في تعزيز الشمول المالي، كما عمل على تطوير البنية التحتية الرقمية لتصبح الحكومة جاهزة لإطلاق نظام الهوية الرقمية المصرفية، و اعلن البنك المركزي المصرفي في نهاية 2022 على أنه سيتم إطلاق مشاريع رقمية خلال العام الجاري، و هذا ما يؤكد بروز ملامح اطلاق نظام الهوية الرقمية المصرفية و هو المشروع الأضخم في مصر لتكون مصر من بين الدول المتقدمة التي تطبق نظام الهوية الرقمية المصرفية (السيد، 2023).

3.3. دور تفعيل نظام الهوية الرقمية لبعض الدول العربية في زيادة مستويات الشمول المالي:من خلال ما سبق يلاحظ أن نظم الهوية الرقمية المصرفية لا تزال في مراحلها الأولى في معظم الدول العربية، بحيث لا تزال تتبع الشكل الملموس لقواعد اعرف عميلك من خلال التفاعلات المباشرة و الوثائق المادية و تعتبر دولة الامارات العربية المتحدة و مملكة البحرين و السعودية من الدول الرائدة في المنطقة العربية لتطبيق نموذج e-KYC (الوطن، 2020).

من شأن استخدام نظام الهوية الرقمية المصرفية أن يساهم في تخفيض التكاليف المتعلقة بفتح الحسابات المصرفية و غيرها من المعاملات المصرفية التي يتطلب استخدماها جهد و وقت و تكاليف معتبرة، كما أنها تلغي الحاجة إلى فتح فروع جديدة في مختلف المناطق النائية و الريفية غذ يمكن الاتصال مع المؤسسات المصرفية أمرا ممكن فقط عند التحقق من الهوية الرقمية للعميل (عبد الرازق، 2020).

كما تستخدم المصارف العربيبة نظام اعرف عميلك الالكتروني بهدف الحصول على نظرة ثاقبة لاحتياجات و ظروف عملائهم، و بفضل التطورات في التقنيات المالية الحديثة وجدت حلول تقنية جديدة و مختلفة عرفت بأدوات اعرف عميلك التي تعمل كمخزن لبيانات هوية العملاء التي يتم استخدامها لتسهيل اجراءات KYC، فمن خلال رقمنة عمليات اعرف عميلك يساهم في تقليص الوقت و التكلفة لفحص الهوية و التحقق من العميل، بالإضافة إلى تحسين جودة و موثوقية بيانات العملاء (الوطن، 2020، صفحة 08).

4. خاتمة:

مما سبق من عرض في هذه الورقة البحثية نجد أن الدول العربية في طريقها إلى تعميم الهوية الرقمية في معظم المصارف العاملة في المنطقة نظرا لأهميتها في زيادة و رفع مستويات الشمول المالي، و من بين أبرز النتائج المتوصل اليها:

– يعبر الشمول المالي عن إمكانية وصول و استفادة جميع شرائح المجتمع بما فيها المهمشة إلى مختلف الخدمات المالية من خلال القنوات المالية الرسمية.

– تساهم الهوية الرقمية المصرفية في تخفيض تكاليف المعاملات المصرفية وتحسين جودة و بيانات و موثوقية بيانات العملاء.

– بالرغم من الفوائد و المزايا التي حققتها الهوية الرقمية المصرفية إلا أنها لا تخلو من وجود المخاطر السيبيرانية التي تنجم عن سوء استخدامها.

– تحضى الدول العربية بمستويات منخفضة في الشمول المالي و خاصة فيما يخص بعد استخدام الخدمات المالية، و هذا ما جعلها تركز على تطبيق أحدث التقنيات الرقمية بهدف تعزيز وصول و تضمين كافة شرائح المجتمع في القطاع المصرفي الرسمي.

– الدول العربية في مراحلها الأولى في تبني نظام للهوية الرقمية المصرفية و تعتبر كل من الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية من الدول السباقة في هذا المجال.

الاقتراحات:

– على بقية الدول العربية الاستفادة مما تتيحه التقنيات الرقمية الحديثة في المجال المصرفي و الالتحاق بركب الدول العربية السباقة في هذا المجال.

– وجوب توفير الأطر التشريعية و التنظيمية الخاصة بتفعيل أنظمة الهوية الرقمية لمكافحة مختلف الجرائم و التهديدات السيبيرانية.

5. قائمة المراجع:

1. رواه نافذ عليوة. أثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2014-2018، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية،الجامعة الاسلامية، غزة،2019.

2. ريام فاضل شاكر الفتلاوي. تحليل العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المصرفي.كلية الادارة و الاقتصاد ،جامعة كربلاء، العراق، 2019.

3. ثريا عبد الرحيم علي الخزرجي، و صبيان طارق سعيد الأعرجي. القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق. *مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، 26* (119)،2020.

4. رشيد بوطرفة، و عماد صغير. واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية و آفاق تطويره. *مجلة دراسات متقدمة في المالية و المحاسبة ، 03* (01)،2020.

5. سامح عبد السلام مصطفى. دور الهوية الرقمية الدولية للكيانات في تعزيز المنهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال. *المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية ، 04* (01)،2023.

6. سلوى محمود، منى مصطفى أبو طبل، و مُحَمَّد خالد سيد عبد المجيد. الهوية الرقمية للمنصات الإلكترونية لجامعة حلوان. *مجلة العمارة و الفنون و العلوم الإنسانية ، 07* (32)،2022.

7. صونيا جولني، و عديلة مريمت. دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – تجربة البحرين-. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، 04* (02)،2021.

8. فضيل البشير ضيف. واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر. *مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، 06* (01)،2020.

9. مُحَمَّد أمين زايخ، و مُحَمَّد يونسي. دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – تجربة المملكة العربية السعودية-. *دفاتر البحوث العلمية ، 10* (01)، 2022.

10. مُحَمَّد بن موسى، و عمر قمان. واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر. مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الإندماج في الاقتصاد العالمي، *13* (03)،2019.

11.مُحَمَّد رضا توهامي، و يحي سعيدي. دور البنوك في عمليات غسل الأموال " بين مبدأ السرية المصرفية و مبدأ اعرف عميلك". *مجلة الباحث الاقتصادي* (05).2018.

12.حنان الطيب. الشمول المالي. *سلسلة كتيبات العدد (01) تعريفية موجهة للفئة العمرية الشابة في الوطن العربي* . أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي،2020 .

13. الهوية الرقمية المصرفية. *فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية* . أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي،2019.

14. الوليد طلحة. دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي. أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي،2019.

15. أمل المنشاوي. (2022). *فتح الحسابات المصرفية وتقديم طلبات التمويل في البنوك بـ «الهوية الرقمية»*. ، من الإمارات اليوم: https://www.emaratalyoum.com/business/local/2022-02-09-1.1597049

16. ماري بانغيستو. (2020). *الاستفادة من قوة الهوية الرقمية*. من مدونات البنك الدولي : https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alastfadt-mn-qwt-alhwyt-alrqmyt

17. محسن عبد الرازق. (2020). *رئيس «CIB»: تطوير «الهوية الرقمية» يغير مستقبل الخدمات المالية والمصرفية*، من المصري اليوم : https://www.almasryalyoum.com/news/details/2040779

18. مُحَمَّد سلمان. (2022). من ساحة البنوك: https://www.saha-banks.com/adoption-of-digital-identity-in-saudi-banks

19. مُحَمَّد نور. (2021). *ريادة مالية من الباب الرقمي*. من الوطن: https://www.alwatan.com.sa/article/1087116

20. نانجي السيد. (2023). *يغير خارطة مصر اقتصاديا.. ننفرد بنشر ملامح مشروع الهوية المالية الرقمية*. من البوابة: https://www.albawabhnews.com/4731503

21. (2022). *الهوية الرقمية- UAE Pass*. من البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة: https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/digital-uae/the-uae-pass-app

22. (2020). من "النقد العربي" يطلق المبادئ الارشادية حول الهوية الرقمية وقواعد إعرف عميلك الالكترونية، من الوطن: https://alwatan.ae/?p=620399

23. *اليوم السابع*. (2023). ما الهوية الرقمية للشخص والشركات؟.. قانون التكنولوجيا المالية يجيب: https://www.youm7.com/story/2023/1/15/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%AE%D8%B5-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%

24. (بلا تاريخ). من بوابة FinDev: https://www.findevgateway.org/ar/about-findev/faqs

25. (2021). من مصرف البحرين المركزي: https://www.cbb.gov.bh/ar/media-center/ekyc-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D9%8B-%D9%85%D9%86-

%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88

26. (2021). من إتحاد المصارف العربية : https://uabonline.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7

27. (2022). من البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

28. (2022). من بنك إلى: https://ilabank.com/ar-BH/PrivacyPolicy

29. Gammage, S., Kes, A., Winograd, L., Sultana, N., Hiller, S., & Bourgault, S. (2017, 10 31). *Gender and digital financial inclusion:What do we know and what do we need to know?* Retrieved 12 16, 2022, from reliefweb: https://reliefweb.int/report/world/gender-and-digital-financial-inclusion-what-do-we-know-and-what-do-we-need-know?gclid=EAIaIQobChMIgvS_9vv--wIV6pBoCR1WJAP0EAMYAiAAEgLqDfD_BwE

30. Mpofu, Y. F., & Mhlanga, D. (2022, 07 29). *Digital Financial Inclusion, Digital Financial Services Tax and Financial Inclusion in the Fourth Industrial Revolution Era in Africa.* Retrieved 12 16, 2022, from MDPI: https://www.mdpi.com/2227-7099/10/8/184

31. Olivia, W., & others. (n.d.). *Digital identification:A key to inclusive growth*. Retrieved 01 16, 2023, from McKinsey Digital: https://www.mckinsey.com/capabilities/mckinsey-digital/our-insights/digital-identification-a-key-to-inclusive-growth

32. *The Global Findex database.* (2021). Retrieved 01 19, 2023, from The World Bank: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data